



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الرابعة والأربعون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
روما، إيطاليا، 9-13 أكتوبر/تشرين الأول 2017
مساهمة لجنة الأمن الغذائي العالمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018 مع مشروع قرار

المسائل التي ينبغي لفت عناية لجنة الأمن الغذائي العالمي إليها

إن اللجنة:

- (أ) ترحب بمشاركة لجنة الأمن الغذائي العالمي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030)، وبالجهود المبذولة لوضع أهداف التنمية المستدامة في قلب عمل اللجنة.
- (ب) وتلاحظ بقلق أنه وفقًا للتوجهات الحالية، لا يسير العالم باتجاه استئصال الجوع وسوء التغذية وتحقيق المقاصد المرتبطة بالأمن الغذائي، والتغذية والزراعة المستدامة بحلول عام 2030، وأنه ينبغي تعجيل الجهود في هذا الصدد.
- (ج) وترحب بالدروس التي قدّمها البلدان المتطوعة بشأن تجاربها الوطنية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالأمن الغذائي، والتغذية والزراعة المستدامة، وبالأمثلة عن المبادرات القطرية الناجحة والتحديات التي واجهتها.
- (د) وتعبّر عن تقديرها لعمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية بشأن أهداف التنمية المستدامة، الذي عرضه السيد Willem Olthof (الاتحاد الأوروبي)، رئيس مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وتحيط علمًا بالإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة لعام 2017،



mu252

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

والذي أعاد التأكيد على الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه نظم الأغذية المستدامة في استئصال الفقر والجوع، والذي يشير إلى رسائل رئيسية تروج لها لجنة الأمن الغذائي العالمي والوكالات التي توجد مقرها في روما، من بين غيرها، في مجال حوكمة الحياة، والاستثمارات المسؤولة، وتغيّر المناخ، والتكيف معه والتخفيف من آثاره، واستعادة التنوع البيولوجي، وتمكين المرأة والمساواة بين الرجال والنساء، وتلبية الحاجات الخاصة بالبلدان الأكثر ضعفاً، والمجتمعات المحلية التي تتطلب مساعدة إنسانية طارئة ورفع إنتاجية المنتجين على نطاق صغير، والمزارعين الأسريين، والرعيين وصيادي الأسماك. وفي هذا الخصوص، تلتزم اللجنة بتوسيع نطاق الجهود لتعزيز استخدام توجيهات اللجنة بشأن السياسات في جميع البلدان بهدف توجيه دمج السياسات الوطنية لإحداث تأثير أكبر.

(هـ) وتصادق على الوثيقة 2017/44/XX المعنونة "مساهمة لجنة الأمن الغذائي العالمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العالمي للتنمية المستدامة لعام 2018"، كقاعدة لمساهمة اللجنة في استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018 بعنوان "التحول باتجاه مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"، وتحيط علماً بضرورة تحديثها في ظل النتائج التي تخلص إليها المناقشات في الدورة الرابعة والأربعين للجنة، وآخر التقارير عن الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، ليضع المكتب اللمسات الأخيرة عليها بعد استشارة المجموعة الاستشارية.

(و) وتقرّر إرسال مدخلات إلى استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019 بعنوان "تمكين السكان وضمان الشمولية والمساواة"، وتطلب أن تقدّم اللجنة مساهمة للمصادقة عليه في الدورة الخامسة والأربعين للجنة، تمثيلاً مع القرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين، يجري وضعها بما يتفق مع الأحكام المنصوص عليها في برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2018-2019.

(ز) وتشجّع جميع أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي على رفع مستوى مشاركتهم المتسقة على مستويات مختلفة في عملية متابعة واستعراض خطة التنمية لعام 2030.

مساهمة لجنة الأمن الغذائي العالمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض العالمي للتنمية المستدامة لعام 2018

"التحوّل باتجاه مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"

استعراض تفصيلي للأهداف 6 و7 و11 و12 و15 و17 من أهداف التنمية المستدامة

لجنة الأمن الغذائي العالمي

تتمثل رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي في أن تكون المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة الملتزمين بالعمل معًا بطريقة متسقة، ودعمًا للعمليات التي تقودها البلدان من أجل القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية لجميع البشر. وسوف تسعى لجنة الأمن الغذائي العالمي جاهدة، من أجل إيجاد عالم خال من الجوع تنفذ فيه البلدان الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني. وتشمل السمات الفريدة للجنة بعد إصلاحها توسيع نطاق قواعد المشاركة ورابطًا محددًا بين العلوم والسياسات. وتضمن العمليات الشمولية لصنع القرارات في اللجنة الإصغاء إلى أصوات جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما الأشد تضررًا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، في حوار السياسات بشأن الأغذية والزراعة.¹ ويوفّر فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية تقارير مستقلة قائمة على الأدلة لإثراء ودعم المناقشات بشأن السياسات.

¹ يشمل مصطلح الزراعة المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

أولاً - الرسائل الرئيسية

[التوجهات في الأمن الغذائي والتغذية]

يتقوّض السعي إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) بفعل فجوات مقلقة في الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل الأراضي والغابات (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة)، والمياه والصرف الصحي (الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة) والطاقة (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة) في صفوف منتجي الأغذية على نطاق صغير وغيرها من المجموعات الضعيفة، في حين على العكس، تشكل المجتمعات التي تتمتع بالأمن الغذائي وتغذية جيدة ركائز أساسية في النظم الغذائية المستدامة (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة) ومجتمعات قادرة على الصمود (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة). وترتبط الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية بالحوكمة والقضايا الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج، فضلاً عن المسائل الديمغرافية والاجتماعية والمناخية والبيئية.² كما أن استخدام وتطبيق الأدوات السياسية المتكاملة للجنة مؤاتٍ للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإحراز تقدم في هذه القضايا في سياق خطة التنمية لعام 2030.

(أ) إن عدم المساواة في الحصول على الأراضي، والمياه، والصرف الصحي والطاقة، والإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية، ومحدودية الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية تفاقم جميعها التوتّرات داخل المجتمعات، وتقوّض الأمن الغذائي العالمي، وبالتالي الاستقرار، والاستدامة والقدرة على الصمود، وتساهم في الأسباب الكامنة وراء الأزمات الممتدة. لذا، من الضروري وضع السياسات والاستثمارات لمعالجة مواطن عدم المساواة هذه، على أن تركز بصورة خاصة على مجموعات اجتماعية تكاد تُهمَل: أي المجتمعات الريفية والزراعية، والنساء، والشباب والسكان الأصليين.

(ب) الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية - بما في ذلك التنوع البيولوجي البرّي والمياه - أساسيان لبناء القدرة على الصمود، والتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من محرّكاته. ويتولى أصحاب الحيازات الصغيرة³ إدارة جزء كبير من هذه الموارد على الصعيد العالمي، في حين أنهم من بين السكان الأكثر عرضةً لآثار تغير المناخ، وتدهور الأراضي وخسارة التنوع البيولوجي. لذا، من الضروري إيجاد بيئة مؤسسية وسياساتية ممكنة لتشارك هذه الجهات بصورة فعالة في تصميم السياسات، وتدعم سبل عيشها. وسوف يعزز هذا الأمر استدامة المجتمعات على نطاق أوسع. كما أنه من الأساسي التشجيع على استدامة وتحسين جميع نظم الإنتاج بما يحافظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية، ويقلل من التدهور البيئي.

(ج) ينبغي أن تؤدي استراتيجيات التنمية المتكاملة والشاملة إلى روابط تنطوي على منافع متبادلة بين المناطق الحضرية والريفية. وبالتالي، إن الالتزام السياسي ضروري لضمان أن تؤدي النظم الغذائية الصحية والمستدامة إلى التحوّل الإيجابي اللازم لإقامة مجتمعات مستدامة.

² الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الصادر عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، جرى تنقيحه عام 2016، الفقرة ألف من الفصل الثاني بعنوان "الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية".

³ يشمل مصطلح أصحاب الحيازات الصغيرة صغار المنتجين والمجهّزين، والرعاة، والحرفيين، وصيادي الأسماك، والمجتمعات المحلية التي تعتمد بشكل وثيق على الغابات، والسكان الأصليين، والعاملين الزراعيين (مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة - الفقرة 4)

ثانياً- هل نسير في الاتجاه الصحيح لإقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في عام 2030 لا يُهمل فيها أحد؟

1- [ينبغي تحديثه بالاستناد إلى التقارير العالمية ذات الصلة بشأن الأمن الغذائي والتغذية، والإحصاءات والتوجهات المتصلة بمواضيع ذات الصلة تربط الأمن الغذائي والتغذية بأهداف التنمية المستدامة قيد المراجعة، بما في ذلك المياه، واستهلاك الطاقة والوقود الحيوي، وتدهور التربة، والفاقد والمهدر في الأغذية، وإزالة الغابات، إلخ. والمناقشات في الجلسات العامة].

2- لقد أحرز حتى الفترة الأخيرة تقدم تدريجي على الصعيد العالمي من حيث تخفيض عدد الفقراء والجوع. غير أن النمو الاقتصادي العالمي الذي ساهم في هذا التقدم لم يكن موزعاً بشكل متساوٍ، ولم يترافق دومًا بمكاسب مماثلة في البعدين الآخرين للتنمية المستدامة، حيث غالبًا ما كان التقدم الاجتماعي والبيئي متأخرًا. كذلك، تواصلت خسارة الموارد الطبيعية وتدهورها، الأمر الذي ولّد توترات بفعل زيادة المنافسة على الموارد النادرة -بما في ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، الأراضي والمياه. كما أن الاستبعاد المستمر للمجموعات الضعيفة -مثل منتجي الأغذية على نطاق صغير، وسكان الأحياء الفقيرة في الحضر، والعمال غير النظاميين والشباب عاطلين عن العمل -من منافع النمو ومن العمليات السياسية عامة، قد ساهم في زيادة ضعفهم وحدّ من قدرتهم على مواصلة الاستثمار في تعزيز قدرة سبل عيشهم على الصمود. وهذا العجز في إقامة توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية -الذي دعت إلى تحقيقه بصورة خاصة خطة التنمية لعام 2030 -سأهم في توليد ظروف انعدام الاستقرار والنزاعات تهدّد اليوم بعكس التحسينات التي تحققت مؤخرًا في مجال الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي.

3- ويشير التقرير العالمي الأخير بشأن الأزمات الغذائية⁴ إلى أنه على الصعيد العالمي، كان 108 ملايين شخص عام 2016 يواجهون أزمة في انعدام أمنهم الغذائي أو مستوى أسوأ (المرحلة 3 وأعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، بما يمثل زيادة بنسبة 35 في المائة مقارنةً بعام 2015 حيث كان عددهم يبلغ حوالي 80 مليون شخص. وتشير التوقعات في الأجل القصير إلى تفاقم الظروف في المناطق المتأثرة بالجفاف والنزاعات.

ثالثاً- التوصيات الملموسة الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي

4- تدعو لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى اتساق وتنسيق أفضل للسياسات، وإلى حوكمة وعمليات سياسية شاملة تدعمها شراكات فعالة. وقد وضعت اللجنة عددًا من الخطوط التوجيهية والتوصيات في مجال السياسات ترمي إلى تعزيز النهج المتكاملة للأمن الغذائي والتغذية، بالاستناد إلى أدلة مستقلة وخبرة، ومصمّمة بالشراكة مع مجموعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة (أنظر الملحق 1 للاطلاع على القائمة الكاملة). وتقضي الضرورة الملحة الآن بالنسبة إلى صانعي القرارات الحكوميين وأصحاب المصلحة باستخدام هذه الخطوط التوجيهية والسياسات لدعم الجهود الوطنية

⁴ التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية 2017، شبكة المعلومات عن الأمن الغذائي

http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp291271.pdf?_ga=2.125083982.592734137.1500554492-50174173.1500554492

وعملية صنع القرارات. ومن الضروري أن يوفّر المنتدى السياسي الرفيع المستوى التوجيهات لاستعراض اهتمام الحكومات إلى الحاجة الملحة للاستفادة على الصعيد القطري من الخطوط التوجيهية الصادرة عن اللجنة في مجال السياسات، بما يوافق سياقها الوطني.

ألف - الرسالة الرئيسية 1: إن تعزيز حصول منتجي الأغذية على نطاق صغير وغيرهم من المجموعات الضعيفة على الموارد الطبيعية سوف يساهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذية والاستقرار والقدرة على الصمود

- تزيد حقوق الحيازة غير الملائمة وغير الآمنة مستوى الهشاشة، والجوع، وسوء التغذية والفقر، وقد تؤدي إلى نشوء نزاعات وتدهور البيئة حين يتنافس المستخدمون على التحكم بهذه الموارد.

5- تعزز الحوكمة المسؤولة للحيازة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التي قد تساعد على القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتشجّع الاستثمار المسؤول، فضلاً عن أنها متصلة بصورة مباشرة بتحقيق عدد من المقاصد في الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بترميم الأراضي المتدهورة والإدارة المستدامة، واستخدام الموارد الطبيعية. وتسعى الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، التي صادقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي عام 2012، إلى تحسين حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك والغابات. وتسعى إلى تحقيق ذلك لصالح الجميع، مع التركيز على المجموعات الضعيفة والمهمشة من الأشخاص، بهدف تحقيق الأمن الغذائي والإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ، والقضاء على الفقر، وتوفير سبل المعيشة المستدامة، والاستقرار الاجتماعي، وأمن المسكن، والتنمية الريفية، والحماية البيئية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

- تدعو النزاعات والأزمات الممتدة إلى مساعدة مصممة ومستهدفة خصيصاً، تمزج بين الإجراءات الفورية للتخفيف من وطأة الجوع والمعاناة من خلال إجراءات متوسطة إلى طويلة الأجل لبناء سبل عيش ونظم غذائية قادرة على الصمود، وتفادي الإفقر، ومعالجة الأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، كما من خلال الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية، والحد من مخاطر الكوارث، وغيرها من الإجراءات المتوسطة إلى طويلة الأجل.

6- صادقت لجنة الأمن الغذائي العالمي على إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة عام 2015، وتوفّر توجيهات إلى الحكومات وأصحاب المصلحة بشأن كيفية تحسين الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة وتعالج في الوقت ذاته الأسباب الكامنة، باتجاه إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود بحلول عام 2030. ويهدف إعادة بناء سبل العيش للسكان في الأزمات الممتدة وتعزيز قدرتهم على الصمود، يدعو إطار العمل إلى وضع سياسات وإجراءات لتعزيز نظم الأغذية المحلية المستدامة، وزيادة الحصول على موارد منتجة والنفاذ إلى أسواق تكون مربحة ومفيدة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ وإمكانية الوصول الشامل، وغير التمييزي والمستدام إلى الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي؛ واحترام الحقوق القائمة وقدرة الأشخاص من بين السكان المتضررين أو المعرضين للخطر على الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها.

• "تمكين النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين"

7- لا يمكن تحقيق عالم خالٍ من الجوع سوى حين يتمتع الجميع بفرص متكافئة، وبالمساواة في حصولهم على الأراضي (الهدف 15)، والمياه (الهدف 6)، والطاقة (الهدف 7) وغيرها من الموارد الطبيعية، وصوت متساوٍ في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وأسرهم، وجماعاتهم ومجتمعاتهم. سواء كانت السياسات والبرامج تتضمن تعميم المساواة بين الجنسين أو تستهدف هذه المساواة، ينبغي لها أن تعالج تطلّعات وطلبات النساء والرجال (والفتيات والفتيان، حيثما انطبق ذلك) - وليس فقط احتياجاتهم العملية - بحيث تتحوّل العلاقات بين الجنسين باتجاه المساواة ويتمتع الجميع بالأمن الغذائي والتغذية. وترمي التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بعنوان "المساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي والتغذية" (الدورة السابعة والثلاثون: عام 2011) إلى تعزيز المساواة بين الجنسين لتحسين الحالة التغذوية للنساء، والمراهقات والأطفال بصورة خاصة، والقضاء على أي شكل من أشكال التمييز والعنف ضد النساء؛ وطلب وضع إجراءات منهجية في جميع السياسات، والخطط والبرامج بدءًا من سياق الطوارئ حتى سياق التنمية.

• قد يشكل تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة فرصةً وتحديًا على السواء. كما أن معالجة الرابط القائم بين الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة" والهدف 2 يدعو إلى البحث في إمكانية المنافسة بين محاصيل الوقود الحيوي والمحاصيل الغذائية.

8- ولمعالجة المقايضات الممكنة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يضمن جميع أصحاب المصلحة في تنمية الوقود الحيوي بأن يكون الأمن الغذائي والإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني من بين الشواغل ذات الأولوية، مع التركيز بصورة خاصة على النساء والمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة نظرًا إلى ضعفهم. وتوفّر التوصيات المتعلقة بالسياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بعنوان "الوقود الحيوي والأمن الغذائي والتغذية" (الدورة الأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي، 2013) عددًا من التوصيات إلى الأعضاء وأصحاب المصلحة لتوجيه عملية تحديد الأولويات ووضع البرامج المتكاملة المتعلقة بالسياسات.

باء- الرسالة الرئيسية 2: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أساسية لبناء القدرة على الصمود ومعالجة آثار تغير المناخ

• تعجيل الجهود لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، بما في ذلك نظم الثروة الحيوانية

9- تقرّ التوصيات في مجال السياسات بشأن "التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟" (الدورة الثالثة والأربعون للجنة: عام 2016) بسبل العيش والتحديات البيئية التي تواجهها مختلف نظم الإنتاج الزراعية، مع التشديد بصورة خاصة على قطاع الثروة الحيوانية، وتدعو إلى تحويلها المستدام. وهي تقرّ بصورة خاصة بالنظم الرعوية، وتدعو إلى حمايتها ودعمها، وإلى تعزيز دور نظم الرعي، والاستفادة من إمكانيات الثروة الحيوانية كوسيلة لتأمين سبل عيش مستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتشجيع استدامة النظم المكثفة. وتتّسم هذه التوصيات بأهمية خاصة في المساعدة في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة "ضمان وجود أنماط استهلاك

وإنتاج مستدامة " ومقاصده المتصلة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وكفاءة استخدامها، والتقليل من النفايات الكيميائية المنبعثة في الهواء والمياه والتربة، وتشجيع الممارسات وأنماط العيش المستدامة.

- سوف يشكل توفر المياه تحديًا متزايدًا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، نظرًا إلى أن الزراعة المروية هي المستخدم الأكبر لها عالميًا، بما يصل إلى 70 في المائة من الاستخدام العالمي للمياه (مع فوارق كبيرة بين البلدان)، وبعضها من مصادر غير متجددة.⁵ غير أن النظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية تحافظ على الموارد المائية، كما أن الغابات تؤدي دورًا رئيسيًا في دورة المياه، وتضمن كمية المياه المخصصة للاستهلاك البشري، وجودتها واستقرارها.

10- من الأساسي تعزيز الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية وصونها بما يضمن توافر المياه وجودتها وموثوقيتها بشكل مستمر لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، كما أنه عنصر رئيسي في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة "ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها المستدامة". وتؤكد التوصيات في مجال السياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي "المياه من أجل الأمن الغذائي والتغذية" (الدورة الثانية والأربعون للجنة، عام 2015) للأعضاء وأصحاب المصلحة التوجيهات بشأن السياسات التي يمكنها أن تعالج بنجاح الرابط بين المياه والأمن الغذائي والتغذية، والروابط بين الحق في مياه شرب مأمونة وخدمات الصرف الصحي والإعمال المطرد للحق في غذاء كاف، والاستفادة من التآزر مع أهداف أخرى.

- [الحرجة (قرئًا)]

جيم - الرسالة الرئيسية 3: "ينبغي أن يكون الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة في قلب التحول الريفي والحضري"

- ويمكن للاستثمار في الزراعة ونظم الأغذية أن ينتج آثاراً مضاعفة للقطاعات التكميلية، مثل قطاعات الخدمات أو التصنيع؛ وأن يساهم بالتالي على نحو أكبر في الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاقتصادية الشاملة.

11- تؤكد مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية (المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة). المصادق عليها عام 2014 عناصر لزيادة الاستثمارات في الزراعة ونظم الأغذية بطريقة مستدامة. وهي تقرّ بالدور الحيوي الذي يؤديه أصحاب الحيازات الصغيرة، بما يوفر الجزء الأكبر من الاستثمارات، وبأن الدول تضطلع بدور فريد في تعزيز وتمكين البيئة المؤاتية للاستثمار الرشيد في الزراعة ونظم الأغذية، وفي الترويج لبيئة مؤاتية على المستوى السياسي والقانوني والتنظيمي والمؤسسي. كما أن المبادئ ذات الصلة بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض. ولتعزيز استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة وتأمينها، تقرّ المبادئ بأنه من الضروري أيضًا

⁵ فريق الخبراء الرفيع المستوى 2015، المياه للأمن الغذائي والتغذية، تقرير عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية في لجنة الأمن الغذائي العالمي، روما 2015.

إشراك أصحاب المصلحة الآخرين وتعزيز الاستثمارات المسؤولة من جانبهم. وتضطلع الدول بدور رئيسي في تمكين استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة ودعمها وتكاملتها، وتمكينهم من الاستثمار بطريقة مسؤولة.

• تعزيز عمليات التحول الريفي والتوسع الحضري المتكاملة والمنطوية على منفعة متبادلة

12- تتصل فجوة كبيرة في هندسة السياسات بالحاجة إلى وضع سياسات وأبحاث تتناول الصلات المشتركة بين القطاعات وبين الأمكنة بغية تحليل النظم المتفاعلة وآثارها على المناطق الريفية والحضرية. وتتسم هذه السياسات المتكاملة بأهمية حاسمة لتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة". وسوف تزداد هذه الحاجة على نحو أكبر في المستقبل القريب نظرًا إلى الترابط والتكافل الأكبر بين المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك قطاع الأغذية الزراعية.

13- وبالاستناد إلى عملياتها الشاملة والقائمة على الأدلة، سوف تواصل لجنة الأمن الغذائي العالمي العمل عام 2018 على تحديد القضايا التي تدعو إلى اتساق أكبر بين السياسات وتكاملها، باتجاه تحقيق تحولات في نظم الأغذية التي تربط بين المناطق الريفية والحضرية تحقيقًا لمنافعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتبادلة.

• نظم الأغذية المستدامة لتغذية صحية: التغذية الصحية لنظم غذائية مستدامة

14- تؤثر انعكاسات النمو الاقتصادي والتوسع الحضري، والتغيرات في الأسعار النسبية للأغذية على التغيرات في النظم الغذائية ونظم الأغذية وتؤدي إلى تسريع التحول التغذوي. وبما أن الأسباب والعوامل المؤدية إلى سوء التغذية بجميع أشكالها معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطلب إجراءات جماعية مشتركة بين القطاعات تتخذها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، قررت لجنة الأمن الغذائي العالمي حفز مساهمتها في الجهود العالمية في إطار عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025، وتقوم باستكشاف التفاعلات العديدة بين التغذية والنظم الغذائية التي تربط المنتجين بالمستهلكين، باتجاه اعتماد نظم غذائية أكثر استدامة وصحة للجميع، تقوم على نظم غذائية مستدامة. ومن المتوقع أن يرتبط العمل الذي تجريه لجنة الأمن الغذائي العالمي بصورة مباشرة بمعظم مقاصد الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة "ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة". وسوف تواصل اللجنة العمل باتجاه وضع سياسات ملموسة في مجال السياسات في الفترة 2018-2019.

• تعزيز السياسات والاستثمارات التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة

15- تقرّ التوصيات الخاصة بسياسات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن "الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي" (الدورة الأربعون للجنة: عام 2013) و"ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق" (الدورة الثالثة والأربعون للجنة: عام 2016) بأن أصحاب الحيازات الصغيرة يوفرون 70 في المائة من إجمالي إنتاج الأغذية، وبالتالي يؤدون دورًا أساسيًا في ضمان الأمن الغذائي والتغذية اليوم وفي المستقبل. وتدعو هذه التوصيات ذات الصلة بتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة (بما في ذلك الأهداف 11 و12 و15) إلى تعزيز السياسات والاستثمارات المستهدفة التي تعالج القيود الخاصة بهم وتعظم احتمال الوصول المفيد إلى الأسواق الموثوقة والمجزية.

وهي تدعو أيضًا إلى إيلاء اهتمام أكبر للسياسات تجاه الأسواق الغذائية المحلية والوطنية حيث يعمل 80 في المائة من أصحاب الحيازات الصغيرة، نظرًا إلى أنه غالبًا ما تُهمل هذه الأسواق في صنع السياسات في حين تؤدي وظائف عديدة إضافةً إلى تبادل السلع.

• التقليل من الفاقد والمهدر في الأغذية، باتجاه إقامة نظم غذائية مستدامة.

16- يؤثر الفاقد والمهدر من الأغذية على استدامة النظم الزراعية والغذائية وقدرتها على الصمود وعلى ضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع لهذا الجيل وللأجيال المقبلة. وهذا ما يركز عليه مقصد مباشر من مقاصد الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة ("تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030"). ويضطلع كل من الدول وأصحاب المصلحة بأدوار متميزة، وينبغي لها أن تشجع الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وفقًا لأنظمة الصحة البشرية والحيوانية الوطنية والدولية. وتدعو التوصيات في مجال السياسات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن "الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة" (الدورة الحادية والأربعون للجنة: عام 2014) جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى وضع استراتيجيات وابتكارات فعالة، واتخاذ الخطوات للتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية.

• توليد الفرص للشباب الريفيين

17- في العديد من البلدان والأقاليم التي تعاني من معدلات مرتفعة من الفقر والجوع، يمثل من هم دون الخامسة والعشرين من العمر نصف السكان، حيث تعيش أغلبية هؤلاء الشباب في مناطق ومستوطنات ريفية، حتى في ظلّ توسّع نطاق الهجرة إلى المدن. ومن الضروري معالجة الصعوبات في إشراك النساء والرجال من الشباب في الزراعة على نطاق صغير والقطاعات الريفية غير الزراعية ذات الصلة من خلال تدخلات سياساتية مستهدفة للتأكد من عدم إهمال أحد. كذلك، فإن تعزيز وصول الشباب إلى الموارد المنتجة، والابتكار والتكنولوجيات الجديدة، مرفقةً بالمعارف التقليدية والتدريب الملائم (الزراعي والمالي)، وبرامج التعليم والتوجيه سوف يزيد فرصهم في الحصول على عمل لائق وريادة الأعمال، ويشجّع قيام مجتمعات مستقرة، ومستدامة وقادرة على الصمود في الأجل الطويل.

الملحق 1: الوثائق المرجعية للجنة الأمن الغذائي العالمي

<p>2- التقارير المستقلة الصادرة عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية</p> <ul style="list-style-type: none"> • التقرير #1 لفريق الخبراء الرفيع المستوى: تقلب الأسعار والأمن الغذائي (الدورة السابعة والثلاثون للجنة: 2011) • التقرير #2 لفريق الخبراء الرفيع المستوى: حيازة الأراضي، والاستثمارات الدولية في قطاع الزراعة (الدورة السابعة والثلاثون للجنة: 2011) • التقرير #3 لفريق الخبراء الرفيع المستوى: الأمن الغذائي وتغير المناخ (الدورة التاسعة والثلاثون للجنة: 2012) • التقرير #4 لفريق الخبراء الرفيع المستوى: الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي (الدورة التاسعة والثلاثون للجنة: 2012) • التقرير #5 لفريق الخبراء الرفيع المستوى: الوقود الحيوي والأمن الغذائي (الدورة الأربعون للجنة: 2013) • التقرير #6 لفريق الخبراء الرفيع المستوى: الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي (الدورة الأربعون للجنة: 2013) • التقرير #7 لفريق الخبراء الرفيع المستوى: مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (الدورة الحادية والأربعون للجنة: 2014) • التقرير #8 لفريق الخبراء الرفيع المستوى: الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة (الدورة الحادية والأربعون للجنة: 2014) • التقرير #9 لفريق الخبراء الرفيع المستوى: المياه من أجل الأمن الغذائي والتغذية (الدورة الثانية والأربعون للجنة: 2015) 	<p>1- الخطوط التوجيهية والتوصيات في مجال السياسات التي صادقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي <i>الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية (2015)</i></p> <p><i>الخطوط التوجيهية الرئيسية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي</i></p> <ul style="list-style-type: none"> • الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية 2012) • المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية (المبادئ الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي 2014) • إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة (إطار العمل التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي 2015) <p><i>توصيات أخرى في مجال السياسات</i></p> <ul style="list-style-type: none"> • حيازة الأراضي، والاستثمارات الدولية في قطاع الزراعة (الدورة السابعة والثلاثون للجنة: 2011) • تقلب الأسعار والأمن الغذائي (الدورة السابعة والثلاثون للجنة: 2011) • كيفية زيادة الاستثمارات المراعية للأمن الغذائي وأصحاب الحيازات الصغيرة في قطاع الزراعة (الدورة السابعة والثلاثون للجنة: 2011) • الأمن الغذائي وتغير المناخ (الدورة التاسعة والثلاثون للجنة: 2012) • الحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي (الدورة التاسعة والثلاثون للجنة: 2012)
---	---

<ul style="list-style-type: none"> • التقرير #10 لفريق الخبراء الرفيع المستوى: التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟ (الدورة الثالثة والأربعون للجنة: 2016) • التقرير #11 لفريق الخبراء الرفيع المستوى: الحراجة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية (الدورة الرابعة والأربعون للجنة: 2017) • مذكرات فريق الخبراء الرفيع المستوى حول المسائل الحاسمة والناشئة، 2014 و 2017 • مساهمة اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى في استعراض الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة 3- تجميع التجارب الناجمة عن الدروس المواضيعية المستفادة من الأحداث • تطوير معارف ومهارات وكفاءات الشباب للنهوض بالأمن الغذائي والتغذية (الدورة الثانية والأربعون للجنة) • التجارب والممارسات الجيدة في مجالي استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وتطبيقها - الموجز والعناصر الأساسية (الدورة الثالثة والأربعون للجنة) • نتائج "من الاتفاق إلى العمل: استخلاص الدروس من الاستعراضات الوطنية الطوعية الأولى في المنتدى السياسي الرفيع المستوى (الدورة الثالثة والأربعون للجنة) 	<ul style="list-style-type: none"> • الوقود الحيوي والأمن الغذائي (الدورة الأربعون للجنة: 2013) • الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة لتحقيق الأمن الغذائي (الدورة الأربعون للجنة: 2013) • مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (الدورة الحادية والأربعون للجنة: 2014) • الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة (الدورة الحادية والأربعون للجنة: 2014) • المياه من أجل الأمن الغذائي والتغذية (الدورة الثانية والأربعون للجنة: 2015) • ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق (الدورة الثالثة والأربعون للجنة: 2016) • التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟ (الدورة الثالثة والأربعون للجنة: 2016) • [الحراجة المستدامة من أجل الأمن الغذائي والتغذية (الدورة الرابعة والأربعون للجنة: 2017)]
--	--